



الهاشم لمنح الخريجين الكويتيين الحوافز والامتيازات لجذبهم للعمل في الحكومة



صفاء الهاشم



مشاهدة الفيديو

طالبت النائبة صفاء الهاشم بمنح الخريجين الكويتيين الحوافز والامتيازات التي تجذبهم للعمل في الجهات الحكومية ووجود لجنة مختصة لمقابلة كل من يتقدم للوظائف وتنطبق عليه الشروط. وقالت الهاشم للصحافيين إن نجاح هذا المشروع يرجع إلى جهود المشاركين فيه، متمنية أن يكون هذا المشروع يربط بين الكويت وما بعد جسر جابر. وأضافت أنها تشرفت اليوم (امس) بالحضور إلى مكتب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس وزراء كوربا الجنوبية خلال زيارته للبلاد لمدة 3 أيام لافتتاح جسر جابر.

وأكدت ان هذا المشروع هو نتاج عمل مشترك ضخم بين حكومتى الكويت وكوريا الجنوبية مماثلة لإنشاء مدينة سعد العبدالله كما وعدت حكومة كوريا الجنوبية بإنشاء المدينة الذكية. وأشارت إلى أن ما تفضل به الرئيس الغانم خلال اللقاء تميز بالوضوح والصرامة، ممتنة لجهود الحكومة الكورية الجنوبية في مشروع إدارة مستشفى الجبراء بالكامل وطالبت الهاشم بأن يكون هناك تدريب كامل للكوادر الكويتية البشرية سواء خريجي جامعات أو كليات أو معاهد وحتى من يحالفه الحظ في إحدى من دراسته أن يكون ضمن الطاقم الذي يتم تدريبه من قبل هذه الشركات الكورية لأنزام تلك الشركات ومهنياتها والتحديات العالية. ولفتت إلى أن وجود برنامج ثنائي لتدريب الشباب الكويتي سواء في إدارة مستشفى جابر أو بالمشروع التي سيتم الاتفاق عليها بعد إنجازها. وأشارت إلى أن مدينة سعد العبدالله هي مدينة ذكية وأن مستشفى الجبراء وميناء مبارك هي خطوات على الطريق

الإنسانية الأساسية من تعليم وصحة ومسكن. وأضافت أنه بحسب إفادة رئيس الجهاز المركزي بأن بيت الزكاة دفع خلال سنتين 24 مليون دينار كمساعدات وأن وزارة التجارة دفعت ما يقرب من 18 مليوناً خلال ستة قيمة تمويل عدد الوحدات السكنية التي تم منحها في الصليبية وتيماء 8832 وحدة سكنية وأن بطاقات الضمان الصحي والبطاقات الأمنية التي وصل عددها إلى 220 ألف بطاقة.

ورأت الهاشم أن هذا شيء مهم ومسؤولي كان وما زال وما قبل إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وبعد إنشائه هل حلت المشكلة أم لا؟ ووجهت الهاشم رسالة إلى الحكومة أن الجهاز عمره 5 سنوات ولم تحل قضية البدون وهل يعجب الحكومة الضرب وأشارت الهاشم إلى أن لديها رسالة أخرى تخص اجتماع اليوم للجنة حقوق الإنسان والموارد البشرية، معتبرة أنه لايزال الحديث نفسه.

وأكدت أن لديها موضوعين اثنين «شغالة عليهم» وهما الترتيبات السكنية ومنها زيادة عدد الوافدين إلى 3 أضعاف الكويتيين والموضوع الثاني ما يسمى بالقانون الذي سيتم تقديمه بخصوص المقيمين بصورة غير قانونية أو ما يسمى «قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمقيمين بصورة غير قانونية».

وشددت على أن هذا هو رأيها وأنه «ولا يهمني حملات السب والتشهير لأن هذا هو حجة الضعيف وأمني وفقاً لسياسة قائدنا سمو الأمير كونه قائد للإنسانية».

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

الاتهامات إلى الكل. ووجهت رسالة إلى هؤلاء: «إذا كان صوتكم عالمياً فصوتي أعلى وإذا كنتم تظنون أنني امرأة فكروا ألف مرة قبل أن تتعرض وتتهم الناس فلا يهمني السب ولا الشتم ورسالتى كانت واضحة وأعيد وأكرر أن حجة الضعيف في السب».

وقالت: «أنا أعطي وبعصوت عال وبالحجج والدلائل والبراهين ولكن يعز علي ضرب مكثونات مجتمع كامل وتقسيمه إلى سني وشيعي وبدوي وحضري وغيره».

وأكدت على أهمية موضوع الهوية الوطنية حتى لو اختلفت مع الجهاز المركزي لأنه لم يحل القضية خلال السنوات الـ 5 إلا أنه لا يمكن تجاهل أنه نظم تلك القضية.

وأضافت: «أنا هنا لكي أدافع عن الهوية الوطنية وإذا هناك حقوق مدنية أو مجتمعية لكويتيين ما زالت ظروفهم تثنى». واعتبرت أنها لا ترى استماتة نيابية على إسقاط قروض الكويتيين كما تراها في منح البدون حق التملك والسكن والجوازات والتعليم والعلاج وحصر الوراثة وشهادات الميلاد وطالبت الهاشم بمنح الخريجين الكويتيين الحوافز والامتيازات التي تجذبهم للعمل في قطاعات حكومية مثل تعيين خريجي البترول والنفط والهيئة العامة للبيئة وكليات العلوم الصحية وكليات التمريض وغيرها.

وأشارت إلى أن فرص العمل الوظيفية بعد تشغيل مشاريع مثل القود البيئي في مؤسسة البترول وجسر جابر في الهيئة

ووجهت الهاشم رسالة إلى الحكومة أن الجهاز عمره 5 سنوات ولم تحل قضية البدون وهل يعجب الحكومة الضرب وأشارت الهاشم إلى أن لديها رسالة أخرى تخص اجتماع اليوم للجنة حقوق الإنسان والموارد البشرية، معتبرة أنه لايزال الحديث نفسه.

وأكدت أن لديها موضوعين اثنين «شغالة عليهم» وهما الترتيبات السكنية ومنها زيادة عدد الوافدين إلى 3 أضعاف الكويتيين والموضوع الثاني ما يسمى بالقانون الذي سيتم تقديمه بخصوص المقيمين بصورة غير قانونية أو ما يسمى «قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمقيمين بصورة غير قانونية».

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأشارت إلى أن فرص العمل الوظيفية بعد تشغيل مشاريع مثل القود البيئي في مؤسسة البترول وجسر جابر في الهيئة

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

العامة للطرق تساوي الصفر. وتساءلت: لماذا لا يستطيع ديوان الخدمة المدنية حتى اليوم أن يفرض على تلك المشاريع خلق فرص وظيفية للكويتيين والكويتيات ومتى يكتسبون الخبرات؟ فالديوان إلى اليوم لا يعمل مقابلات شخصية لعمل فلترة للوظائف حتى لا يتم رفض أبنائنا وبناتنا.

وطالبت بوجود لجنة مختصة تقابل كل من يتقدم للوظائف، وبناء عليه تستطيع تقييم الوضع بشكل أفضل ووضع من هو مستحق للوظيفة، وليس شرطاً أن يكون قد درس في هذا التخصص حتى تنطبق عليه الشروط.

وأشارت إلى أنه في اجتماع اليوم (امس) كانت الديباجة نفسها والوجود نفسها التي شاخت جسدياً ومازالت على رأس ديوان الخدمة المدنية ويتحكمون بمصير أبنائنا.

وقالت الهاشم: «هذا تحذير أولي للوزارة إذا لم يات قانون إصلاح الأجور وحل لتعيين أبنائنا في الجهات المختلفة».

متسائلة: لماذا لا تقبل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وغيرها؟ وطالبت الهاشم بمنح الخريجين الكويتيين الحوافز والامتيازات التي تجذبهم للعمل في قطاعات حكومية مثل تعيين خريجي البترول والنفط والهيئة العامة للبيئة وكليات العلوم الصحية وكليات التمريض وغيرها.

وأشارت إلى أن فرص العمل الوظيفية بعد تشغيل مشاريع مثل القود البيئي في مؤسسة البترول وجسر جابر في الهيئة

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

وأكدت أن الكويت لم تقصر على هذه الأرض الطبية. وبخصوص المقيمين بصورة غير قانونية قالت الهاشم إنهم منحوا الكثير من الأمور

أعلن النائب رياض العدساني أنه سيتقدم باستجواب جديد لوزير الإعلام ووزير الشباب محمد الجبري في نفس جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بالوزير والمقرر عقدها يوم الأربعاء المقبل إذا تم إسباغ الصفة الفئوية أو الطائفية أو العنصرية على الاستجواب.

وقال العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الوزير الجبري لم يرد على عدد من النقاط التي أثارها النواب المستجوبون وحاول الالتفاف عليها أو التهرب منها.

وبين أن من هذه النقاط التي لم يرد عليها الوزير أو يثبت عدم صحتها ما ذكره المستجوبون عن النقل بين البنود وعدم الالتزام بقواعد الميزانية والهدر وسوء الصرف، ومن بينها الصرف في وزارة الإعلام بمبلغ مليوني دينار على حساب العهد ومبلغ 3.7 ملايين دينار في المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ولفت إلى أن من هذه الأمور أيضاً صرف هيئة الرياضة مبلغ 9 ملايين دينار على حساب العهد في آخر سنة مالية فضلاً عن المخالفات المالية والأموال الإدارية والفنية التي حاول الوزير أن يتفادها ولا يرد عليها. وأوضح أن الوزير الجبري أورد معلومات خاطئة خلال تنفيذ الاستجواب عندما قال إن الملاحظات والمخالفات المسجلة من الجهات الرقابية قد انخفضت بعهد

بينما الصحيح هو أن الوزير الأسبق سجلت بعهد 38 ملاحظة ومخالفة والوزير السابق سجلت بعهد 61 ملاحظة ومخالفة عن أن حزن أن الوزير الحالي سجلت بعهد 81 ملاحظة ومخالفة.

ولفت إلى أن هناك تجاوزاً واضحاً في المصروفات النقدية والمصروفات القيدية أي رصيد البنك ينخفض ورصيد المصروفات يرتفع. معتبراً أن النقطة الأدهى والأمر في عدم رد الوزير على ما ذكره عن أن المصروفات بلغت 14 مليون دينار وهو مبلغ أكبر من المعتمد والبالغ 5 ملايين دينار.

وأكد أن الوزير حاول التلاعب بالأجوبة عن المخالفات بوزارة الإعلام وهيئة الرياضة والحيارات الزراعية ويتهرب من جزء آخر. ولفت إلى ما ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن التراخي في استعمال المستندات المطلوبة في العقود التي يتم إبرامها بهيئة الزراعة وعدم الالتزام بالدراسات والمدد المحددة من الجهاز المركزي للمناقشات وعدم التقيد بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة واستكمال الموافقات المسبقة.

وأشار إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.



رياض العدساني



مشاهدة الفيديو

سياسياً فقط، معتبراً ان الوزير تدخل في اختصاصات مدير الهيئة وارتكب مخالفة قانونية ودستورية وقراراته قابلة للطعن لأنها مشوهة وصورية وشكلية.

وبين أن الوزير لم يرد على ما ذكر بملف ظلم الموظفين وقيامه بتعيينات مخالفة لنص القانون رغم اعتراض ديوان الخدمة المدنية على ترقية شخص ثلاث مرات في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

وتعيين شخص آخر بوظيفة مستشار وتعطيل ترقية من يستحق. وقال: «لن نسمح لأي شخص يحاول اسباغ الصفة الفئوية أو الطائفية أو القبلية أو العنصرية على الاستجواب، فنحن نحاسب الوزير بناء على ادائه وكل من يخطئ سيحاسب»، مؤكداً أنه قام بالتوقيع على طلب كان يعد لترحيل الثقة بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ولكن الطلب لم يكتمل.

وأضاف «الرسالة التي اوجهها للنواب المحسوبين على الحكومة ويداومون على الوزير والذي عليه ان يتوافق مع فريقه بان أي شخص يحاول أن يقلبها عنصرية أو طائفية أو فئوية فسأوجه استجواباً آخر للوزير وستكون معي صحيفة الاستجواب في نفس جلسة مناقشة طلب طرح الثقة».

وزاد«لن تكون أفضل من الوزير السابق عادل الخرافي الذي وجه له استجوابان وكان سياسته استجواب ثان وثالث ورابع». ودعا من يريد من النواب الدفاع عن الوزير إلى التصدي للمحاور دون الدخول في التوايح، مؤكداً أنه يحاسب على الأداء بغض النظر عن الاسماء.

وقال: ما نشر عن ان مدير هيئة الزراعة قد زودنا بمعلومات غير صحيحة عار عن الصحة، بل كنا نتمنى ان يزودنا بالمعلومات ولكنه لم يزودنا بشيء نهائياً، وأنا لوم مدير الهيئة لأنه لم يتكلم بالعلن عن أخطاء الوزير وهذا واجبه. وشدد على ان اي لبس او سوء فهم في البيانات التي ذكرها المستجوبون لا يعني نسف محاور الاستجواب والمخالفات الصارخة فيها.

وأضاف «اترك فرصة للوزير إلى حين انعقاد الجلسة الخاصة لمناقشة طلب طرح الثقة فلجواب على حساب العهد والهدر بالأموال العامة والأموال النقدية والصرف الخاطيء والملاحظات والمخالفات المسجلة من الجهات الرقابية والـ 30 مليون دينار التي أهدرت بوزارة الإعلام والحيارات الزراعية التي سمحت في الإعلان بالقطع وجود خطأ في الإجراءات».

وأشار إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة الكترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

مليون دينار. ولفت إلى ان الوزير عندما ذكر ان لديه موافقة من وزارة المالية على الصرف من حساب العهد كان يتكلم عن السنة المالية 2016/2015 بينما كنا نتحدث عن السنة المالية 2018/2017.

وأكد ان الوزير يفترض ألا يوقع على الإجراءات التي اتخذها في الحيازات الزراعية، لأن هناك مديراً لهيئة يشرف على الأمر، بينما الوزير مسؤول

سياسياً فقط، معتبراً ان الوزير تدخل في اختصاصات مدير الهيئة وارتكب مخالفة قانونية ودستورية وقراراته قابلة للطعن لأنها مشوهة وصورية وشكلية.

وبين أن الوزير لم يرد على ما ذكر بملف ظلم الموظفين وقيامه بتعيينات مخالفة لنص القانون رغم اعتراض ديوان الخدمة المدنية على ترقية شخص ثلاث مرات في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

وتعيين شخص آخر بوظيفة مستشار وتعطيل ترقية من يستحق. وقال: «لن نسمح لأي شخص يحاول اسباغ الصفة الفئوية أو الطائفية أو القبلية أو العنصرية على الاستجواب، فنحن نحاسب الوزير بناء على ادائه وكل من يخطئ سيحاسب»، مؤكداً أنه قام بالتوقيع على طلب كان يعد لترحيل الثقة بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ولكن الطلب لم يكتمل.

وأضاف «الرسالة التي اوجهها للنواب المحسوبين على الحكومة ويداومون على الوزير والذي عليه ان يتوافق مع فريقه بان أي شخص يحاول أن يقلبها عنصرية أو طائفية أو فئوية فسأوجه استجواباً آخر للوزير وستكون معي صحيفة الاستجواب في نفس جلسة مناقشة طلب طرح الثقة».

وزاد«لن تكون أفضل من الوزير السابق عادل الخرافي الذي وجه له استجوابان وكان سياسته استجواب ثان وثالث ورابع». ودعا من يريد من النواب الدفاع عن الوزير إلى التصدي للمحاور دون الدخول في التوايح، مؤكداً أنه يحاسب على الأداء بغض النظر عن الاسماء.

وقال: ما نشر عن ان مدير هيئة الزراعة قد زودنا بمعلومات غير صحيحة عار عن الصحة، بل كنا نتمنى ان يزودنا بالمعلومات ولكنه لم يزودنا بشيء نهائياً، وأنا لوم مدير الهيئة لأنه لم يتكلم بالعلن عن أخطاء الوزير وهذا واجبه. وشدد على ان اي لبس او سوء فهم في البيانات التي ذكرها المستجوبون لا يعني نسف محاور الاستجواب والمخالفات الصارخة فيها.

وأضاف «اترك فرصة للوزير إلى حين انعقاد الجلسة الخاصة لمناقشة طلب طرح الثقة فلجواب على حساب العهد والهدر بالأموال العامة والأموال النقدية والصرف الخاطيء والملاحظات والمخالفات المسجلة من الجهات الرقابية والـ 30 مليون دينار التي أهدرت بوزارة الإعلام والحيارات الزراعية التي سمحت في الإعلان بالقطع وجود خطأ في الإجراءات».

وأشار إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

تؤول مرة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappor

وأشار إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30

مليون دينار.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب أيضاً عما ذكر عن عدم وجود تنسيق كاف بين ادارات هيئة الزراعة وعدم المتابعة والرقابة وقصور إدارة مشاريع الحدائق وضعف نسبة الانجاز العيني والرمني وعدم وجود نظام ارشفة كترونية للمستندات.

وقال ان الوزير أجاب بشكل خاطئ عما اورد ديوان المحاسبة عن عدم اهتمام وزارة الاعلام بتحديث وتطوير المطبعة مما اضاع على الوزارة إيرادات بقيمة 30